مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في سورية في الفترة 1994 - 2012
اسم الكاتب: د. رولا اسماعيل، سماح عاقل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5846
تاريخ الاسترداد: 2026/04/21 09:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of Public Expenditure On Economic Growth In Syria During The Period 1994-2012

Dr. Roula Ismail [*]
Samah Akel [**]

(Received 30 / 10 / 2022. Accepted 22 / 1 / 2023)

□ ABSTRACT □

Public spending in Syria experiences a decline in its efficiency, the inability to rationalize it, and the failure of economic and financial policies in the face of waste in public spending.

The research consists of two main parts, the first one includes a study of the development of public spending in Syria, both current and investment, and the second part includes a study of the development of economic growth in Syria, and how public spending affects the rate of economic growth in Syria.

The research concludes that there is an inverse relationship between current public expenditures and economic growth, as an increase in these expenditures leads to an increase in wages and thus an increase in aggregate demand, and in light of the inflexibility of the production system in the Syrian economy, an increase in aggregate demand will lead to an increase in imports or an increase in inflation, which negatively affects the Economic growth. While public investment spending has a positive impact on economic growth in Syria during the studied period.

Keywords: investment public expenditures, current public expenditures, economic growth rate.

[*] **Associate Professor, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.** roula.kazee.ismail@gmail.com.

[**] **Reasercher, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.** akelsamah@gmail.com

أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في سورية في الفترة 1994-2012

الدكتورة رولا اسماعيل*

سماح عاقل**

(تاريخ الإيداع 30 / 10 / 2022. قُبِل للنشر في 22 / 1 / 2023)

□ ملخّص □

يعاني الإنفاق العام في سورية من الانخفاض في كفاءته وعدم القدرة على ترشيده، وقصور السياسات الاقتصادية والمالية في مواجهة الهدر في الإنفاق العام.

يتكون البحث من جزأين رئيسين: يتضمن الجزء الأول دراسة تطوّر الإنفاق العام في سورية بشقيه الجاري والاستثماري، أمّا الجزء الثاني، فقد تضمن دراسة تطور النمو الاقتصادي في سورية، وكيف يؤثر الإنفاق العام في معدل النموّ الاقتصادي في سورية.

ويخلص البحث إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة الجارية والنمو الاقتصادي حيث يؤدي زيادة هذه النفقات إلى زيادة الأجور وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد السوري فإنّ زيادة الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة الواردات أو زيادة التضخم مما يؤثّر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. في حين يؤثر الإنفاق العام الاستثماري بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة الاستثمارية، النفقات العامة الجارية، معدّل النموّ الاقتصادي.

* أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. roula.kazee.ismail@gmail.com

** باحثة، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. akelsamah@gmail.com

مقدمة:

يعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية حيث تستخدمه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها. كما يؤدي الإنفاق العام دورا مهما في النمو الاقتصادي من خلال تطوير البنى التحتية و زيادة الإنتاج، حيث يساهم الإنفاق الاستثماري في زيادة الطلب وبالتالي زيادة التشغيل وخفض معدل البطالة.

جذبت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي اهتمام واسع النطاق من قبل الاقتصاديين، لكن النتائج التي تم التوصل لها كانت مربكة بسبب عدم وجود توافق في الآراء والاستنتاجات التي تم التوصل لها. فلقد افترض الكينزيون بوجود تأثير إيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، بعكس اعتقاد الكلاسيك والنيوكلاسيك بوجود تأثير سلبي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي (رومر 1986، لوينبيرج 1990)، أما بالنسبة ل (بارو 1989، وفريدمان 1997) فلقد افترضوا وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي إلى حد معين يسمى العتبة، وفوق هذه العتبة يتحول إلى تأثير سلبي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تزايد الإنفاق العام في الجمهورية العربية السورية مقابل تباطؤ معدلات النموّ الاقتصادي والذي انعكس في انخفاض المستوى المعيشي للأفراد.

ويمكن أن نعبر عن هذه المشكلة من خلال التساؤل الأساسي الآتي:

- ما هو أثر الإنفاق العام في النموّ الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1994-2012؟

ويتفرع منه العديد من الأسئلة الفرعية:

- ما مدى تأثير النفقات العامة الاستهلاكية في النموّ الاقتصادي في سورية؟
- ما مدى تأثير النفقات العامة الاستثمارية في النموّ الاقتصادي في سورية؟

أهمّية البحث و أهدافه:

تكمن أهمّية البحث في قلة الدراسات العربية التي عرضت هذا الموضوع وبخاصة في الاقتصاد السوري، يضاف إلى ذلك زيادة أهمّية الإنفاق العام بوصفه أحد أهمّ أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي يضاف إلى ذلك دوره في تمّويل عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق النموّ الاقتصادي أيضاً.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أثر الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في النموّ الاقتصادي في سورية للتمّكن من تفعيل هذه الأداة تفعيلاً أكبر، إلى جانب تقديم بعض المقترحات التي تساعد في تحقيق ذلك بما ينعكس بشكل إيجابي في النموّ الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

نالت دراسة الإنفاق العام وأثره في النمو الاقتصادي أهمية واسعة في الأدبيات الاقتصادية وخاصة التجريبية منها، ولقد أظهرت الدراسات التجريبية نتائج مختلفة حول أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فبعض الدراسات أظهرت أن الإنفاق العام لعب دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، في حين أن دراسات أخرى وجدت أن الإنفاق العام كان له أثر سلبي في على النمو الاقتصادي، وتوصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر محايد للإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

ففي دراسة (Landau, 1983) والتي بحثت العلاقة بين الإنفاق العام والنموّ الاقتصادي في 65 دولة نامية، فإن نتائجها أشارت إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق العام الاستثماري على النموّ الاقتصادي ، وهذا يتفق مع دراسة (Leshoro,2017) والتي بحثت العلاقة بين الإنفاق العام والنموّ الاقتصادي في دول جنوب أفريقية للفترة (1976-2015) باستخدام اختبار ARDL، أظهرت الدراسة أن الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يؤثر بشكل إيجابي على النموّ الاقتصادي، وفي دراسة (Lupu,2018) والتي بحثت العلاقة بين الإنفاق العام والنموّ الاقتصادي في 10 دول أوروبية للفترة (1995-2015) باستخدام اختبار ARDL، أظهرت الدراسة أن الإنفاق العام الجاري على الصحة والتعليم يؤثر بشكل إيجابي على النموّ الاقتصادي.

في المقابل فإن دراسة (Ndambiri,2012) التي بحثت العلاقة بين الإنفاق العام والنموّ الاقتصادي في 19 دولة أفريقية للفترة (1982-2000)، أشارت إلى وجود أثر سلبي للإنفاق العام على النموّ الاقتصادي، وفي دراسة (Sáez,2017) التي بحثت الإنفاق العام في الدول الأوروبية وتأثيره في النموّ الاقتصادي خلال الفترة (1994-2012)، فإن نتائجها أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام والنموّ الاقتصادي.

أما بالنسبة دراسة (Bose,2007) التي بحثت العلاقة بين الإنفاق العام والنموّ الاقتصادي في 30 دولة نامية للفترة (1970-1980)، أشارت إلى وجود أثر محايد للإنفاق العام الجاري على النموّ الاقتصادي، وفي دراسة (Wahab,2011) التي بحثت الإنفاق العام في 97 دولة نامية ومتقدمة وتأثيره في النموّ الاقتصادي خلال الفترة (1960-2004)، فإن نتائجها أشارت إلى عدم وجود أثر للإنفاق العام على النموّ الاقتصادي.

فرضيات البحث:

يفترض البحث ما يلي:

- توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام الجاري والنموّ الاقتصادي في سورية.
- توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام الاستثماري والنموّ الاقتصادي في سورية.

منهجية البحث:

سيتمّ الاعتمّاد على المنهج الوصفي في دراسة وتحليل الإنفاق العام في الاقتصاد السوري، يضاف إلى ذلك الاعتمّاد على دراسة قياسية لمعرفة أثر الإنفاق العام على النموّ الاقتصادي للفترة 1994-2012، باعتماد النشرات الربعية للبنك المركزي، وبيانات المكتب المركزي للإحصاء، والبنك الدولي باستخدام برنامج Eviews.

المتغيرات:

المتغير التابع: معدل النموّ الاقتصادي، أي: التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

المتغيرات المستقلة:

- نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- نسبة النفقات العامة الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- نسبة النفقات العامة الاستهلاكية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- نسبة الدّين الحكومي الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- نسبة الدّين الحكومي الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الإنفاق العام:

يعرف الإنفاق العام بأنه "الإنفاق الذي يقوم به الأشخاص المعنوية العامة وهي الدولة والهيئات المحلية العامة والمشروعات العامة بغرض تحقيق منفعة عامة، ويأخذ الإنفاق العام غالبا الشكل النقدي ويتغير مضمونه مع تغير الدولة".

إن تطوّر الدولة واتساعها أدى إلى زيادة النفقات العامة وبذلك يوجد علاقة طردية بين حجم الناتج المحلي والنفقات العامة، وأول من لاحظ ظاهرة تزايد النفقات العامة هو الاقتصادي الألماني فاجنر الذي درس ظاهرة تزايد النفقات العامة في بعض الدول الأوروبية ووصل لنتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين ازدياد النفقات العامة والتطوّر الاقتصادي (دسوقي، ص15).

العلاقة بين الإنفاق العام والنموّ الاقتصادي في الفكر الاقتصادي:

ترى المدرسة الكلاسيكية والتي شاعت أفكارها في القرن التاسع عشر أن الموازنة العامة لابد من تقييد الإنفاق العام وضغطه إلى أدنى حد ممكن، و أن يقتصر الإنفاق العام على تمويل وظائف الدولة التقليدية دون أن يكون أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، واعتبرت مبدأ توازن الموازنة السنوية الكمي هدفاً يجب تحقيقه في جميع الظروف، أي أن تكون النفقات في حدود الإيرادات العامة (شحرور، ص96)، بقيت الحكومات تلتزم مبدأ توازن الموازنة العامة إلى درجة كبيرة، حتى تغيرت الظروف التاريخية والاقتصادية وحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية للفترة (1929-1932) أزمة الكساد الكبير إذ تجاوز معدل البطالة 25% من العمالة في الولايات المتحدة (الحاج، ص5)، وأكدت النظرية الكينزية على ضرورة زيادة الطلب الفعال للخروج من هذه الأزمة وذلك من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وزيادة إنفاقها العام أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد لزيادة الطلب الكلي وتخفيض البطالة في حالة الكساد، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج في المشاريع الاقتصادية وقد سيطر الفكر الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية حتى سبعينيات القرن العشرين حيث أصبح الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة الاقتصادية و السياسة الاجتماعية وليس أداة مالية فقط، وزاد الدور الذي تؤديه الحكومات في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام وارتفاع نسبته من الدخل القومي، أدى إلى تراجع شعبية النظرية الكينزية آنذاك لأنها لم توفر استجابة ملائمة على صعيد السياسات إزاء الركود التضخمي، ولكن انهيار نظام النقد الدولي وارتفاع أسعار النفط في عامي (1973-1979) وما ترتب عليه من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية (الحاج، ص5)، وظهرت النظرية النيوكلاسيكية لفريدمان في بداية الثمانينات، وقامت على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتخفيض حجم الإنفاق العام، وترى أن السبب الرئيس لعجز الموازنة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي سبب أزمة كساد وتدهوراً في النموّ الاقتصادي مصحوب بالتضخم، معتبرة أن السياسات المالية تأخذ فترة زمنية طويلة لبيان أثرها في المتغيرات الاقتصادية بسبب بطء فعالية التشريعات والقرارات الإدارية من جهة واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتمّاعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التالية لها (دسوقي، ص17).

تطوّر الإنفاق العام في سورية:

تتألف النفقات العامة من نفقات استهلاكية ونفقات استثمارية كالآتي: تتألف النفقات الاستهلاكية من رواتب وأجور العاملين في الدولة ونفقات الدفاع والأمن ونفقات الدعم الاجتمّاعي والإعانات والفوائد المدفوعة لقاء خدمة الدّين، ولقد بلغت نسبة النفقات الاستهلاكية بالمتوسط 62% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1994-2010، و78%

خلال الفترة 2011-2012، والنسبة الأكبر من النفقات الاستهلاكية هي الرواتب والأجور وهي بحدود 67%من إجمالي النفقات الاستهلاكية، تليها النفقات الاجتمّاعية 19%.

وتتألف النفقات الاستثمارية من نفقات الحكومة المتعلقة بالبنى التحتية والإنشاء والتجارة والصناعة والزراعة وبلغت نسبتها 37% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1994-2010، وانخفضت إلى 22% خلال 2011-2012 (الشلبي، ص10).

نلاحظ من الجدول (1) تزايد حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية بمعدلات نموّ متفاوتة من سنة لأخرى منذ بداية الفترة المدروسة عام 1998 حتى عام 2012، فقد انتقل حجم النفقات العامة من 203 مليار ل.س عام 1994 إلى 632 مليار ل.س عام 2012، حيث بلغ متوسط النفقات العامة الفعلية للدولة 373 مليار ل.س خلال الفترة 1994-2010، في حين بلغ 639 مليار ل.س خلال الفترة 2011-2012 بالأسعار الجارية.

الجدول (1): تطوّر النفقات العامة المنفذة في سورية بالأسعار الجارية والثابتة للفترة 1994-2012 (مليار ليرة سورية)

العام	النفقات العامة المنفذة بالأسعار الجارية	معدل نموّ النفقات العامة المنفذة بالأسعار الجارية	النفقات العامة المنفذة بالأسعار الثابتة[1]	معدل نموّ النفقات العامة المنفذة بالأسعار الثابتة
1994	203	_	312	_
1995	236	%16.2	341	%9.3
1996	239	%1.2	298	%12.6-
1997	242	%1.2	284	%4.6-
1998	222	%8.2-	262	%7.7-
1999	226	%1.8	248	%5.4-
2000	256	%13.2	256	%3.1
2001	288	%12.5	276	%7.7
2002	323	%12.1	313	%13.5
2003	354	%9.5	241	%8.8
2004	405	%14.6	354	%3.8
2005	431	%6.5	336	%4.8-
2006	494	%14.4	357	%6.1
2007	521	%5.4	336	%5.8-
2008	548	%5.35	301	%10.6-
2009	655	%19	369	%22.5
2010	695	%6.1	366	%0.8-
2011	645	%7.1-	323	%11.7-

[1] تمّ استخدام عام 2000 كسنة أساس.

2012	632	-%2	231	-%28.4

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات المذكورة، النسب من حساب الباحث.

إلا أن عرض تطوّر النفقات العامة بالأسعار الجارية لا يعبر عن الواقع الفعلي لهذا التطوّر، كون هذه الأرقام لا تأخذ عامل التضخم في الارتفاع الظاهري لأرقام النفقات العامة بعين الاعتبار، فارتفاع الأسعار هو أحد أهمّ العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع غير حقيقي وإنما ظاهري في أرقام النفقات العامة، وبالتالي فأن الاعتمّاد عليها في تحليل تطوّر هذه النفقات سيؤدي للوصول إلى نتائج غير صحيحة، حيث نلاحظ أن الصورة أصبحت مختلفة فيما يتعلق بتطوّر النفقات العامة المنفذة للدولة بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة، حيث أظهرت تراجعاً واضحاً في معدلات نموّها وحققت في العديد من السنوات معدلات نموّ سالبة، وهذا يؤكد هدف الحكومة في ضغط الإنفاق العام لأجل الوصول إلى توازن حسابي مع الإيرادات العامة وتخفيض العجز المستمّر في موازناتها السنوية، والذي يعزز بدوره حالة الركود الاقتصادي التي يعيشها الاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة، علماً بأنّ سياسة الإنفاق العام يجب أن تنطلق من واقع الاقتصاد الوطني ومتطلبات التنمية.

وقد بلغت نسبة تنفيذ النفقات الاستثمارية 80% بالمتوسط خلال الفترة 1994-2010، وتعتبر هذه النسبة غير مقبولة إذ تراوح النسب العالمية لتنفيذ الموازنة بين 95% و 98%، ولا تعكس سياسة مالية توسعية، بل تحمل في جوهرها الانكماش فكلما انخفض حجم تنفيذ الموازنة العامة كلما ازداد الركود إذ يتمّ تجميد أموال قد تستعمل في مجالات أخرى، أمّا في سنوات الحرب فبلغت تنفيذ النفقات الاستثمارية 44%، 32% خلال عامي 2011-2012 على التوالي، وبلغت نسبة تنفيذ النفقات الاستهلاكية 105%، 77% خلال الفترة نفسها، مما يدل على ضعف قدرة الحكومة على الإنفاق بسبب الحرب (شحرور، ص102)، وفيما يلي أهمّ الأسباب التي أدت إلى نموّ النفقات العامة خلال تلك الفترة:

1. الإنفاق العسكري الكبير حيث يشمل بالإضافة إلى مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية التي تلزم وزارة الدفاع، النفقات المخصصة لاستيراد السلاح والذخيرة وكلفة الصيانة للمعدات العسكرية وكلفة الخبراء وغيرها.

2. ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ يؤدي إلى دفع الإنفاق العام الاسمي نحو التزايد، حيث تزداد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، ومع زيادة التضخم قد تضطر الدولة إلى زيادة الرواتب والأجور لتعويض الموظفين عن الانخفاض الحاصل في دخولهم الحقيقية، كما تزيد مخصصات الدعم السلعي.

فالتضخم يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقة لنفقات الدولة وإيراداتها أيضاً، ويتضح ذلك من خلال البيانات الخاصة بالموازنة عند حسابها بالأسعار الثابتة حيث انخفضت القيمة الحقيقة للنفقات العامة من 312 مليار ليرة سورية عام 1994 إلى 231 مليار ليرة سورية عام 2012 (حيث بلغ معدل نموّها -28%)، في حين بلغت قيمتها الاسمية 632 مليار ليرة سورية عام 2012.

3. زيادة أعباء الدّين العام، حيث تظهر أعباء خدمة الدّين في الموازنة العامة للدولة ضمن النفقات الاستهلاكية، وتراوحت نسبتها في سورية بين 5-7% من إجمالي النفقات الاستهلاكية خلال الفترة 2005-2010، وارتفعت إلى 15% خلال 2011- 2012 (شحرور، ص103).

4. المبلغ الكبير الذي تدفعه الحكومة للدعم الاجتمّاعي فقد وصل حجم الدعم إلى 386 مليار ليرة سورية في موازنة عام 2012 أي ما نسبته 41% من حجم الموازنة، وهي كالآتي: 132 مليار ليرة سورية دعم بترولي، 154 مليار ليرة سورية دعم كهرباء، 72 مليار ليرة سورية مواد تمّوينية، 15 مليار ليرة سورية صندوق المعونة الاجتمّاعية، 10 مليار ليرة سورية صندوق حماية الإنتاج الزراعي (الشلبي، ص11).

5. الهدر في الإنفاق الحكومي، وهدر الأموال العامة وانتشار الفساد والمحسوبية.

تطوّر النموّ الاقتصادي في سورية:

تعود أسباب ارتفاع معدلات النموّ الاقتصادي في الفترة ما بين 1990-1996، جزئياً إلى سياسات الانفتاح الاقتصادي التي أتاحت للقطاع الخاص الاستثمار (صدور قانون الاستثمار رقم 10)، إضافة إلى بدء إنتاج النفط الخفيف، بينما كان الانكماش الاقتصادي الصفة المميزة للفترة 1997-2000، حيث اتبعت الحكومة سياسات مالية ونقدية انكماشية مثل تجميد الأجور وتخفيض الإنفاق الاستثماري والقيود التي فرضت على التسليف، والحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة، وتراجع معدلات الاستثمار (هيئة تخطيط الدولة، ص15)، وخاصة في القطاع الإنتاجي والخدمي حيث انخفض معدل الاستثمار من 38.3% من الناتج عام 1985 إلى نحو 25.8% عام 1996.

أدى تحسن أسعار النفط في عام 2000 – حيث وصل إلى 27.6 دولار للبرميل (حبيب، 2016)، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر- والذي بلغ 270000000 دولار بنسبة 1.39% من الناتج المحلي الإجمالي – إلى عودة معدل النموّ الاقتصادي إلى مستوياته الطبيعية حيث بلغ 3% في ذلك العام (Mohsen, p9)، وعلى الرغم من التوسّع في الإنفاق العام خلال الفترة 2001- 2003، وزيادة استثمار القطاع الخاص التي ترافقت مع مجموعة من الإجراءات التشجيعية الجزئية المتخذة من قبل الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار، إلا أن معدلات النموّ الاقتصادي بقيت دون المستوى المطلوب حيث بلغت 5.2، 5.9، 1.21 للسنوات 2001، 2002، 2003 على التوالي، ويعود ذلك لضعف المؤسسات العامة وانخفاض كفاءة الاستثمار، وتوجيه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النموّ الاقتصادي على المدى القصير كالإنفاق على التعليم والصحة (هيئة تخطيط الدولة، 2005).

إلا أن معدل النموّ ارتفع بشكل ملحوظ خلال عام 2004 حيث وصل إلى 6.9%، ويعود ذلك إلى السياسة المالية التوسّعية إلى جانب انتعاش صادرات القطاع الخاص والنشاط الزراعي وزيادة أجور القطاع العام، ولقد حافظ معدل النموّ على استقراره في عام 2005 بالرغم من الأوضاع السياسية الإقليمية المضطربة التي تعرضت لها سورية، ويعود ذلك إلى السيولة الفائضة في بلدان الخليج والتدفقات الرأسمالية من البلدان المجاورة التي أدت إلى ارتفاع أسعار العقارات والتحسن في أجور العاملين في عام 2004 والتوسّع في الائتمّان المحلي (حبيب، ص56).

لكن نتيجة للحرب التي تمّر بها البلاد تعرض الاقتصاد السوري للتدمير على صعيد البنى التحتية كالطرق والجسور والسكك الحديدية وخطوط نقل الكهرباء وأنابيب نقل النفط والغاز، وتعرض القطاع الزراعي للتخريب والسرقة، يضاف إلى ذلك تأثر الاقتصاد بشدة نتيجة العقوبات الاقتصادية الجائرة التي فرضتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، مما أدى إلى تراجع كبير وغير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي، فتدهور النموّ الاقتصادي السنوي من 5.2% في عام 2010 إلى -3.8% عام 2011 و -15.9% عام 2012.

النتائج والمناقشة:

لدراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في سورية تم استخدام اختبار ARDL وذلك للفترة 1994-2012. استخدمت الدراسة بيانات سنوية للسلاسل الزمنية محل الدراسة للفترة من عام 1994 حتى عام 2012، يبين الجدول التالي المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادرها.

الجدول (2): المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية ومصادرها:

المتغير		رمز المتغير
معدل النموّ الاقتصادي	متغير تابع	**GDP**
نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي	متغير مستقل	**CUR**
نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي	متغير مستقل	**INE**
نسبة الدّين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	متغير مستقل	**IND**
نسبة الدّين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	متغير مستقل	**EXD**

نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بتطبيق اختبار (Augmented Dickey and Fuller,1981) على السلاسل الزمنية، بالاعتمّاد على معيار (SIC) لاختيار العدد الأمثل لفترات الإبطاء في اختبار (ADF) (Verbeek, P86).

استناداً على النتائج المبينة في الجدول، وانطلاقاً مما يلي:

الفرض العدم: السلسلة تتضمن جذر الوحدة وغير مستقرة، الفرض البديل: السلسة لا تتضمن جذر الوحدة ومستقرة.

الجدول (3): نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند المستوى الأصلي.

المتغير	ثابت	ثابت واتجاه زمني	بدون	درجة الاحتمّال
EXD	0.0006	0.4602	0.0001	%5
CUR	0.2606	0.7394	0.1872	5%
GDP	0.8201	0.9280	0.1689	5%
INE	0.6207	0.7514	0.2306	5%
IND	0.0604	0.0529	0.0092	%5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتمّاد على نتائج Eviews

تتمّ المقارنة بين القيمة المطلقة ل t- statistic المحسوبة مع قيمة 5%، حيث يتمّ رفض العدم في الحالة التي تكون فيها القيمة المطلقة ل t- statistic المحسوبة أكبر من 5% يمكن استنتاج ما يلي: جميع المتغيرات مستقلة عند المستوى الأصلي عند مستوى دلالة 5% ماعدا المتغيرات التالية: معدل النموّ الاقتصادي، النفقات العامة الجارية، النفقات العامة الاستثمارية، وبالتالي يتمّ إعادة الاختبار للمتغيرات غير المستقرة بعد أخذ الفروق الأولى لها، والنتائج يوضحها الجدول الآتي:

الجدول (4): نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند الفرق الأول:

المتغير	ثابت	ثابت واتجاه زمني	بدون	درجة الاحتمّال
CUR	0.0038	0.0025	0.0003	%5
GDP	0.0081	0.0198	0.0007	%5
INE	0.0093	0.0066	0.0005	%5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتمّاد على نتائج Eview

وفقاً لنتائج اختبار ADF نجد أن المتغيرات التالية: معدل النموّ الاقتصادي، النفقات العامة الجارية، النفقات العامة الاستثمارية مستقرة عند مستوى 5% بعد أخذ الفروق الأولى لها.

نتائج التقدير وفقا لنموذج ARDL:

الجدول (5): نتائج اختبار ARDL:

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP)	0.033737	0.152946	4.220580	0.0309
D(IND)	-0.090387	0.018622	-4.853717	0.0013
D(EXD)	3.157907	0.686878	4.597481	0.0018
D(CUR)	0.023943	0.219941	0.108860	0.9160
D(CUR(-1))	0.762793	0.167526	4.553270	0.0019
D(INE)	-1.273603	0.403382	-3.157310	0.0134
CointEq(-1)	-0.966263	0.152946	-6.317664	0.0002

Cointeq = GDP - (-0.2853*IND + 5.2957*EXD + 0.8194*CUR -1.3181*INE)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IND	-0.285319	0.040314	-7.077450	0.0001
EXD	5.295665	1.218008	4.347808	0.0025
CUR	0.819352	0.191536	4.277792	0.0027
INE	-1.318071	0.397687	-3.314343	0.0106

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews

يشير الجزء الثاني من الجدول (4) إلى معاملات الأجل الطويل للمتغيرات التفسيرية، في حين يعرض الجزء الأول من الجدول معاملات الأجل القصير للمتغيرات التفسيرية والأمر الأهمّ في الجزء الأول من الجدول هو قيمة (−) CointEq (1 والتي تمثّل ψ ، ويفترض في هذه القيمة أن تكون سالبة ومعنوية، يظهر من الجدول أن قيمة (−1) CointEq تساوي 0.96−وبدرجة احتمال 0.0002 وبالتالي فإنها معنوية عند مستوى دلالة 1%. وهي تدل أن 96% من أخطاء الزمن القصير يتمّ تصحيحها بواحدة الزمن (في هذه الحالة سنة واحدة) من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

اختبار الحدود (Bounds Test):

قبل الانتقال إلى تفسير النتائج من الناحية الاقتصادية ينبغي إجراء المرحلة الثانية والتي تتضمن اختبار الحدود.

يظهر الجدول (6) قيمة F−statistic تساوي 13.20931 وهي أكبر من الحدود العليا UCB والتي يشير إليها البرنامج ب I1 Bound وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك).

الجدول (6): نتائج اختبار الحدود:

Test Statistic	Value	K
F-statistic	13.20931	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.9	3.01
5%	2.26	3.48
2.5%	2.62	3.9
1%	3.07	4.44

المصدر: إعداد الباحث بالاعتمَاد على Eviews

أظهرت الدراسة القياسية مايلي:

- يوجد علاقة طردية بين النفقات العامة الاستثمارية والنموّ الاقتصادي في سورية وهذه العلاقة معنوية على المستوى القصير والطويل وذلك يتعارض مع فرضية البحث، حيث أن الزيادة في النفقات العامة الاستثمارية، يُترجم بمستويات أكبر من معدلات النموّ الاقتصادي. حيث تتألف النفقات الاستثمارية من نفقات الحكومة المتعلقة بالبنى التحتية والإنشاء والتجارة والصناعة والزراعة والتي تساهم في زيادة معدلات النموّ الاقتصادي، وهذا يتفق مع دراسة (Landau, 1983) والتي بحثت العلاقة بين الإنفاق العام والنموّ الاقتصادي في 65 دولة نامية، كما يتفق مع دراستي (Leshoro,2017) والتي بحثت العلاقة بين الإنفاق العام والنموّ الاقتصادي في دول جنوب أفريقية للفترة (1976-2015) ودراسة (Lupu,2018) والتي بحثت العلاقة بين الإنفاق العام والنموّ الاقتصادي في 10 دول أوروبية للفترة (1995-2015).
- يوجد علاقة عكسية بين النفقات العامة الجارية والنموّ الاقتصادي في سورية وهذه العلاقة معنوية على المستوى القصير والطويل وذلك يتفق مع فرضية البحث، حيث أن الزيادة في النفقات العامة الجارية يترجم بمستويات أقل من معدلات النموّ الاقتصادي. حيث يؤدي زيادة النفقات العامة الجارية إلى زيادة الأجور وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد السوري فإنّ زيادة الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة الواردات أو زيادة التضخم مما يؤثّر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. ، وهذا يتفق مع دراسة (Leshoro,2017) والتي بحثت العلاقة بين الإنفاق العام والنموّ الاقتصادي في دول جنوب أفريقية للفترة (1976-2015) أظهرت الدراسة أن الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يؤثر بشكل إيجابي على النموّ الاقتصادي، وفي دراسة (Lupu,2018) والتي بحثت العلاقة بين الإنفاق العام والنموّ الاقتصادي في 10 دول أوروبية للفترة (1995-2015) أظهرت الدراسة أن الإنفاق العام الجاري على الصحة والتعليم يؤثر بشكل إيجابي على النموّ الاقتصادي.

الاستنتاجات و التوصيات:

1-إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام والبدء بالمشاريع الأهمّ أولاً وتوجيه جزء أكبر من النفقات نحو مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية التي تتجاوز إمكانات القطاع الخاص.

2-العمل على رفع مستوى مشروعات القطاع العام الخاسرة وإصلاح المؤسسات والإدارات الحكومية.

3-توجيه النسبة الأكبر من الدعم للفئات الفقيرة وذلك يتطلب دراسات معمقة عن مستوى الفقر في سورية.

4-ترشيد الإنفاق العام والالتزام بمعايير علمية قابلة للقياس في ترشيد الإنفاق العام مثل أن تتعادل حصيلة الإيرادات الاستهلاكية مع الإنفاق الجاري ومن ثم بشكل تدريجي أن تزيد حصيلة الإيرادات الاستهلاكية عن الإنفاق الجاري للاستفادة من الفائض في تمّويل الإنفاق الاستثماري.

References:

- AL-HAJJ, H. *Budget Deficit, Problems and Solutions*, Arab Planning Institute, Development Bridge Series, No (63). 2007. 1-19. (In Arabic)
- AL-SHALABI, Z. *The state budget deficit in Syria during the period 2005-2012 is its causes, methods of financing، and means of reducing it*. Damascus University. Journal Economic and Legal Sciences Series. 2014. 10-18. (In Arabic)
- DESOKEY, R. *The role of size-efficiency mix of public spending in achieving economic growth in Egypt.* Master thesis in economics. Benha University. Journal Economic and Legal Sciences Series. 2020. 1-221. (In Arabic)
- HABIB, R. *The Role of the Exchange Rate in Achieving Economic Stability in Syria*. Master Thesis, Damascus University, Faculty of Economics. Journal Economic and Legal Sciences Series. 2015. 1-173. (In Arabic)
- SHAHROUR, I. *The Public Budget Deficit in Syria and Its Economic Effects*. Journal of Arab Economic Research. 2013. 96-102. (In Arabic)
- *Syrian Macroeconomic Analysis, State Planning Commission, discussion draft*. Syria. 2005. 1-69. (In Arabic)
- VERBEEK, M; VELLA, F. *Estimating dynamic models from repeated cross-sections*. Journal of Econometrics, 127(1). 2005. 83-102.